الفصل الأول: الوكالة

المبحث الأول: حقيقة ومشروعية عقد الوكالة

أولاً: تعريف الوكالة

١. لغةً:

تطلق على معانٍ عدة، أهمها:

التفويض: أي تفويض الأمر إلى الغير والاعتماد عليه.

الحفظ: أي إقامة من يحفظ المال أو الشؤون.

الكفالة: أي التكفل بأرزاق العباد وأمورهم.

٢. شرعاً:

هي **"تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته"**.

توضيح القيد: قيد **"فيما يقبل النيابة"** يُخرج العبادات البدنية (كالصلاة) التي لا تجوز فيها الوكالة، وقيد **"في حياته"** يُخرج الوصية التي تكون بعد الموت.

ثانياً: الحكم التكليفي للوكالة

الأصل فيها *الإباحة*، وتتغير أحكامها بحسب الغرض منها **كالتالي:**

١) **الوجوب:** إذا توقفت عليها ضرورة للموكل (كالتوكيل في شراء الطعام للمضطر العاجز).
٢) **الندب:** إذا كانت إعانة على طاعة (كالتوكيل في إخراج الصدقة).
٣) **الإباحة:** إذا كان الموكل غنياً عنها والوكيل متطوعاً دون غرض.
٤) **الكراهة:** إذا كانت إعانة على أمر مكروه.
٥) **التحريم:** إذا كانت إعانة على أمر محرم (كالتوكيل في شراء الخمر).

ثالثاً: أدلة مشروعية الوكالة

١. من القرآن الكريم:

في حفظ المال: قال تعالى: {وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ} وقال: {فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ}.

في تحصيل الحقوق: قال تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}.

في الخصومات: قال تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا}.

في الإدارة والشراء: قال تعالى على لسان يوسف عليه السلام: {اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ}، وقال تعالى عن أهل الكهف: {فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ}.

٢. من السنة النبوية:

ثبت توكيل النبي ﷺ لعروة البارقي وحكيم بن حزام بشراء أضحية له، مما يدل على جواز الوكالة في البيع والشراء.

بعث النبي ﷺ للسعاة لجمع الزكاة يعد من قبيل الوكالة.

توكيل النبي ﷺ لبعض أصحابه في قبول النكاح (مثل توكيل عمرو بن أمية وأبي رافع) يدل على جوازها في النكاح.

قول النبي ﷺ لجابر بن عبد الله بأن يأخذ من وكيله في خيبر ما يحتاجه.

٣. من الإجماع: أجمع العلماء على مشروعيتها؛ لحاجة الناس إليها، حيث يعجز الإنسان عن تولي كل شؤون حياته بنفسه، ويحتاج لمن يعينه في المعاملات والخصومات.

٤. من الآثار:

ثبت عن الإمام علي بن أبي طالب أنه كان يوكل أخاه عقيلاً وعبد الله بن جعفر في الخصومات؛ وذلك لأنه كان يكره الخصومة بذاته خشية الغضب أو الميل عن الحق، فكان يوكل من ينوب عنه فيها.

أركان وشروط عقد الوكالة

تتكون الوكالة من أربعة أركان أساسية يُستدل عليها من تعريف العقد، وهي:

١. **الموكل:** (الشخص الذي يفوض أمره).
٢. **الوكيل:** (الشخص الذي نُوكل إليه).
٣. **الموكل فيه:** (العمل الذي يُراد القيام به).
٤. **الصيغة:** (لفظ العقد الذي يعبر عن الإيجاب والقبول).

الركن الأول: الصيغة (الإيجاب والقبول)

يشترط في صيغة الوكالة **أربعة شروط رئيسية:**

١. وجود لفظ من الموكل (الإيجاب)

يجب وجود لفظ (أو كتابة أو إشارة مفهومة) من الموكل يدل على الرضا، ***وينقسم اللفظ إلى ثلاثة أنواع:***

١) **لفظ صريح:** كقوله "**وكلتك**" أو "**أنت وكيلي**"، وهذا يصح به العقد.
٢) **لفظ مقصود:** كقوله "**أقمتك مقامي**" أو "**جعلتك نائباً عني**"، ويصح به العقد لأنه يتضمن معناه.
٣) **لفظ محتمل:** كقوله "**عولت عليك**" أو "**اعتمدت عليك**"، وهذا لا يصح إلا إذا اقترن بقرائن أو ألفاظ أخرى تؤكد الرضا بالتوكيل.

٢. تحديد "الموكل فيه" (محل الوكالة)

يجب أن يكون العمل محدداً:

أ- **إذا كان اللفظ عاماً جداً** (مثل: "**وكلتك في كل شيء**") فهو باطل للجهالة.
ب- **إذا كان اللفظ خاصاً** (مثل: "**وكلتك في شراء هذه الدار**") فهو صحيح.
ت- **إذا كان عاماً من وجه وخاصاً من وجه** (مثل: "**وكلتك في بيع كل قليل وكثير من مالي**") فهو صحيح، لأن تخصيص التصرف بـ (البيع) جعل الأمر معلوماً.

٣. قبول الوكيل

ينقسم القبول إلى نوعين: **حكمي** (الرضا وعدم الرفض) **ولفظي** (النطق بالقبول).

١) **الأصل (القبول الحكمي):** هو المعتبر عند الشافعية، فإذا رضي الوكيل ولم يرفض انعقدت الوكالة. أما إذا رفض صراحة، فلا تنعقد ولا يجوز التراجع عن الرفض إلا بإذن جديد.
٢) **الاستثناء (وجوب القبول اللفظي):** يجب النطق بكلمة "قبلت" ***في حالتين:***

الوكالة بجعل (أجر): إذا كان العمل مضبوطاً لتصبح إجارة.

قبض الأموال: إذا وُكل في قبض عين (مؤجرة أو معارة أو مغصوبة) ليُزيل يد الغاصب أو المستأجر، فلا بد من قبول لفظي.

التوكيل دون علم الوكيل: إذا وكّل الموكل شخصاً دون علمه، ثبتت الوكالة على الأصح، ويصح تصرف الوكيل حتى قبل علمه بها؛ لأن التصرف جاء مطابقاً للحقيقة.

٤. ألا تكون الصيغة معلقة

يجب أن تكون الصيغة "منجزة" (حالية)، فلا يجوز تعليقها على شرط مستقبلي (مثل: "**إذا جاء الشهر الفلاني فأنت وكيلي**")؛ لأن الوكالة لا تقبل التعليق.

تنبيه: يجوز تعليق "زمن التصرف" لا "أصل الوكالة" (مثل: "**وكلتك الآن ببيع هذا الثوب، ولكن لا تبعه إلا بعد شهر**")، فهذا يصح. كما تصح الوكالة المؤقتة (مثل: "**وكلتك شهراً**").

الركن الثاني: الموكل (مُعطي الوكالة)

القاعدة الأساسية: يشترط في الموكل أن يكون له أهلية التصرف فيما يوكل فيه (بالملك أو بالولاية). فمن لا يملك التصرف في الشيء لنفسه، لا يملكه لغيره عن طريق النائب.

فئات لا يصح توكيلها:

١) **فاقدو الأهلية:** كالصبي، والمجنون، والمغمى عليه، والنائم. (**ملاحظة:** إذا أصاب الموكل جنون، تبطل الوكالة سواء طالت مدته أو قصرت).
٢) **المحرم:** لا يصح له توكيل غيره في عقد النكاح حال إحرامه للنهي النبوي.
٣) **المرأة:** لا يصح لها توكيل أجنبي ليزوجها، لأنها لا تملك تزويج نفسها.
٤) **السفيه والمفلس:** لا يصح توكيلهم في التصرفات المالية التي لا يستقلون بها إلا بإذن الولي، لكن يصح توكيلهم فيما يستقلون به (كالطلاق، والرجعة، وقبول الوصية).

استثناءات (حالات خاصة):

أولاً: من يصح تصرفه لنفسه ولا يصح توكيله:

هناك حالات يملك الشخص فيها المباشرة بنفسه، لكنه لا يملك توكيل غيره فيها، ***منها:***

١) ***حق الظفر:*** (أخذ الحق باليد) لا يجوز التوكيل فيه عند القائلين به.
٢) ***المرأة:*** إذا أذنت لوليها في التزويج ونهته عن التوكيل، فله المباشرة ولا يملك التوكيل.
٣) ***تعيين الزوجة:*** إذا طلق إحدى زوجاته، لا يصح له التوكيل في "اختيار" أي واحدة، بل يجب عليه المباشرة بالتعيين.
٤) ***السفيه المأذون له في النكاح:*** يباشر العقد بنفسه ولا يملك التوكيل فيه.
٥) ***الإقرار، ورد المغصوب، وتوكيل المسلم كافراً لنكاح مسلمة:*** لا يصح التوكيل في هذه الحالات.

ثانياً: من لا يصح تصرفه لنفسه ويصح توكيله:

هناك حالات لا يملك الشخص فيها التصرف لنفسه، لكن يصح أن يكون موكلاً لغيره، ***منها:***

١) ***الأعمى:*** يصح توكيله في البيع والشراء رغم عجزه عن المباشرة.
٢) ***مستحق القصاص:*** يصح توكيله في استيفاء القصاص.
٣) ***البائع:*** يصح أن يوكل عن المشتري في قبض المبيع.
٤) ***المحرم:*** يصح توكيله ليعقد له بعد التحلل.

الركن الثالث: الوكيل (النائب)

الشروط الأساسية:

التعيين: يشترط أن يكون الوكيل معيناً (كـ "وكلتك أنت")، فلا يصح توكيل غير معين (كـ "وكلت أحدكما" أو "من أراد")، إلا في حالات كالحج.

صحة المباشرة لنفسه: يجب أن يكون الوكيل ممن يصح تصرفه لنفسه، فمن سُلبت ولايته (كالمجنون، والصبي، والنائم) لا يصح توكيله.

استثناءات (يجوز فيها التوكيل لمن لا يملك التصرف لنفسه):

يجوز في حالات معينة أن يكون الشخص وكيلاً عن غيره، رغم أنه لا يصح له القيام بهذا التصرف لنفسه:

١. **الصبي المميز المأمون:** يجوز توكيله في إيصال الهدية أو الإذن بدخول الدار

.

موانع النكاح:

- **من تحته أربع نسوة:** يحرم عليه عقد نكاح لنفسه، لكن يجوز أن يكون وكيلاً لغيره في تزويج امرأة.
- **نفس الحكم ينطبق على من يريد نكاح أخت زوجته، أو نكاح محرمه (كأخته أو أمه):** يحرم عليه لنفسه، ويجوز كونه وكيلاً لغيره ممن لا تحرم عليهم.

٢. **السفيه:** يصح توكيله في قبول النكاح لغيره (لأن الأثر المالي يقع على الغير).
٣. **المرأة:** يصح توكيلها في طلاق غيرها (في وجه عند الشافعية).

الركن الرابع: الموكل فيه (محل الوكالة)

هو التصرف أو العمل الذي فوض الموكلُ الوكيلَ للقيام به، ***ويشترط فيه ثلاثة شروط أساسية:***

الشرط الأول: أن يملكه الموكل (أو يكون له ولاية عليه)

يشترط أن يملك الموكلُ التصرفَ وقت الوكالة، أو تكون له سلطة (ولاية) عليه كالحاكم أو الولي.

القاعدة: لا تجوز الوكالة فيما سيملكه الموكل مستقبلاً (كبيع منزل لم يشتره بعد)، لعدم قدرته على المباشرة حال التوكيل.

استثناءات (حالات يصح فيها التوكيل رغم عدم الملك التام حال التوكيل):

توكيل الوكيل ببيع عين ليشتري بثمنها شيئاً آخر.

إذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه.

إذا كان الموكل فيه معدوماً تبعاً لحاضر (كوكالة بيع الثياب الحالية وما سيُستجد منها).

توكيل في بيع ثمار الأشجار قبل ظهورها (لأن الموكل يملك الأصل).

التوكيل في المطالبة بحقوق أو ديون موجودة، فيدخل فيها ما يتجدد منها.

الشرط الثاني: أن يكون الموكل فيه معلوماً

الهدف هو دفع الغرر (الجهالة)، لكن يُكتفى بالعلم من بعض الوجوه دون استقصاء كامل، لأن الوكالة شُرعت للحاجة.

حكم الوكالة العامة:

١) **العامة المطلقة:** (كقوله: **وكلتك في كل أموري**) لا تصح؛ لما فيها من غرر عظيم وتصرفات قد لا يرضاها الموكل.
٢) **العامة المحددة:** (كقوله: **وكلتك في بيع أملاكي**) تصح؛ لأنها عامة في المحل لكنها خاصة ومحددة في نوع التصرف (البيع)، مما يقلل الغرر.
٣) **الخاصة:** (كقوله: **وكلتك في بيع داري**) تصح قطعاً.

التوكيل في الشراء:

١) **للقنية (الاستعمال الشخصي):** يجب بيان الجنس والنوع، وذكر الموقع (للدار).
٢) **للتجارة:** لا يشترط ذكر النوع، بل يكفي (اشتر ما ترى فيه ربحاً).
٣) **قدر الثمن:** الأصح أنه لا يجب بيانه، لأن الغرض يتعلق بحال الموكل وما يليق به، وبعض الفقهاء يرى وجوب بيانه أو تحديد حده الأقصى لتجنب الغرر.

الشرط الثالث: أن يكون الموكل فيه قابلاً للنيابة

بما أن الوكالة استنابة، فلا يصح التوكيل فيما لا يقبلها، ***ويمكن تقسيم الأعمال إلى أربعة أقسام:***

١) **العبادات البدنية المحضة (مثل الصلاة، الاعتكاف):** لا يجوز التوكيل فيها بحال (لأنها فرضت على الشخص لذاته كاختبار)، وتستثنى ركعتا الطواف.
٢) **العبادات المالية المحضة (مثل الزكاة، الصدقة):** يجوز التوكيل فيها مطلقاً.
٣) **العبادات المالية غير المحضة (مثل الحج):** يجوز التوكيل فيها فقط إذا كان الموكل ميتاً أو عاجزاً (معضوباً).

٤) **ما ألحق بالعبادات (الالتزامات الشخصية):** لا يصح التوكيل فيها، وتشمل: الشهادات، الأيمان (كالإيلاء واللعان والقسامة والنذور)، تعليق الطلاق، الظهار، الإقرار (في الأصح).

القسم الأول: ما لا يجوز التوكيل فيه

لا يصح التوكيل في الأعمال التي يختص بها الشخص ذاته ولا تقبل النيابة، وهي:

١ . الشهادات:

السبب: قياساً على العبادات؛ لأنها تتطلب علم الشاهد وحضوره، ولا تقبل التبديل أو النيابة.

تنبيه: ما يُعرف بـ "الشهادة على الشهادة" ليس توكيلاً، بل هو "استرعاء" (أي طلب الشاهد من غيره حفظ شهادته)، فلا يصح القياس عليه.

٢ . الأيمان وما يلحق بها:

لا يصح التوكيل في الأيمان (كالإيلاء، واللعان، والنذر، وتعليق الطلاق، والظهار، والإقرار)؛ لأنها أفعال مبنية على تعظيم الله تعالى أو التزام شخصي لا يقبل النيابة، والإقرار إخبار عن حق فيشبه الشهادة.

٣ . المعاصي والجرائم:

القاعدة: لا يصح التوكيل في ما كان محرماً بأصل الشرع (كالزنا، والقذف، والسرقة)؛ لأن العقوبة تقع على مرتكبها مباشرة.

استثناء: ما كان مباحاً في أصله وحُرّم لعارض (كبيع الحاضر للباد، أو البيع وقت نداء الجمعة)؛ فهذا يجوز فيه التوكيل.

القسم الثاني: ما يجوز التوكيل فيه (مطلقاً)

يصح التوكيل في حقوق الأموال وما يجري مجراها، سواء كان الموكل قادراً أو عاجزاً، ***ومنها:***

١ . العبادات المالية والمعاونة عليها:

يصح التوكيل في إخراج الزكاة، والكفارات، والنذور، والصدقات، وذبح الأضاحي والعقيقة والهدى.

الأدلة: استنابة النبي ﷺ للسعاة في جمع الزكاة، وإرساله هدياً مع أبي بكر، واستنابته لعلي بن أبي طالب في نحر ما بقي من هديه.

٢ . المعاملات (أوسع أبواب الوكالة):

تشمل: البيع والشراء بجميع أنواعه (كالصرف والسلم)، الرهن، الهبة، الصلح، الإبراء، الحوالة، الضمان، الكفالة، الشركة، المضاربة، الإجارة، الجعالة، المساقاة، الإعارة، الأخذ بالشفعة، الوقف، وفسخ العقود، وقبض الديون وإقباضها.

الأدلة: توكيل النبي ﷺ لأصحابه في الشراء والبيع، وأمره لهم بقضاء الديون.

٣ . النكاح وما يلحق به:

يصح التوكيل في عقد النكاح، والخلع، وتنجيز الطلاق، والرجعة.

الأدلة: توكيل النبي ﷺ لعمرو بن أمية وأبي رافع في النكاح، توكيله في الخلع، وإمضاؤه لطلاق وكيل فاطمة بنت قيس.

٤ . الدعاوى والخصومات:

يصح التوكيل في الخصومات أمام القضاء (دون اشتراط رضا الخصم)، وفي استيفاء عقوبات الآدميين (كالقصاص، وحد القذف).

تنبيه: لا يصح التوكيل في "إثبات" حدود الله تعالى (لأنها مبنية على الدرء)، إلا إذا وقعت تبعاً؛ كأن يُوكل القاذف شخصاً في إثبات زنا المقذوف ليدفع الحد عن نفسه.

يجوز للإمام أو الشخص أن يوكل غيره في إقامة الحدود، واستيفاء العقوبات، والخصومات أمام القضاء.

الأدلة:

في الحدود: أمر النبي ﷺ لـ "أنيس" بأن يرجم امرأة، وأمره لمن في البيت بضرب "النعيمان"، فدل ذلك على جواز نيابة الغير عن الإمام في إقامة الحد.

في الخصومات: قيام الإمام علي بن أبي طالب بتوكيل أخيه عقيلاً في الخصومات؛ لأنه كان يخشى من غضبه أثناء الخصومة ألا يقول الحق.

القسم الثالث: التوكيل المشروط بالعجز (لا يصح إلا مع العجز)

في هذا القسم، لا تصح الوكالة إلا إذا كان الموكل عاجزاً عن القيام بالفعل بنفسه، فإن كان قادراً فلا تجوز الوكالة.

١. **مثال ذلك:** الحج والعمرة.

٢. **شروط العجز:** يجب أن يكون العجز بسبب الموت أو مرضٍ ميئوس من شفائه.

ملاحظة: لا يدخل في هذا القسم: (المريض المرجو برؤه، المجنون المرجو إفاقته، المحبوس المرجو خلاصه، الفقير المرجو غناه)، فكل هؤلاء لا يجوز التوكيل عنهم؛ لأن العجز في حالتهم غير مستمر.

٣. **الأدلة:** أحاديث الحج عن الغير (حديث الرجل الذي قال "لبيك عن شبرمة"، وحديث أبي رزين، وحديث الخثعمية).

القسم الرابع: ما لا يجوز التوكيل فيه مع القدرة (والخلاف في العجز)

المثال الواضح هنا هو: **الصيام.**

١. الصيام في حال الحياة:

لا يجوز التوكيل فيه إطلاقاً، سواء كان الشخص قادراً أو عاجزاً.

٢. الصيام عن الميت:

اختلف الشافعية في حكمه بناءً على الأحاديث الواردة (مثل: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه"):

المذهب القديم للشافعي: قال بجواز النيابة في الصيام عن الميت.

المذهب الجديد للشافعي: قال بمنع ذلك.

أحكام عقد الوكالة (الوكالة أمانة)

تعتبر يد الوكيل "يد أمانة"؛ وهذا يعني أن الوكيل لا يضمن ما يتلف في يده إلا إذا ثبت عليه "التعدي" أو "التفريط".

القواعد العامة في الأمانة:

١. ***استواء الأحوال:*** لا فرق في كون يد الوكيل "يد أمانة" بين أن تكون الوكالة بأجر أو بدون أجر.
٢. ***إثبات التلف أو الرد:***

إذا ادعى الوكيل تلف المال أو رده للموكل، فإنه يُصدَّق بيمينه (بشرط أن يكون الخصم هو الموكل).

إذا ادعى الوكيل الرد لغير الموكل (كوارثه أو رسوله)، فلا يُصدق إلا ببينة.

٣. ***سبب اعتبارها أمانة:*** الوكيل يقيم مقام الموكل في التصرف، ولأن الوكالة عقد إرفاق ومعونة، ولو ضُمّن الوكيل لنفر الناس عن قبولها.

حالات تحول يد الوكيل إلى يد ضمان (الخروج عن الأمانة)

يخرج الوكيل عن كونه "أميناً" ويصبح "ضامناً" إذا ارتكب خطأً (تعدياً أو تفريطاً)، ومن هذه الصور:

٤. ***الضياع المبهم:*** أن يضيع المال ولا يدري كيف ضاع، أو يتركه في مكان وينساه.

٥. ***التأخير المضر:*** تأخير التصرف الموكل فيه دون عذر (كتأخير بيع طعام يسرع فساده).
٦. ***التسليم قبل القبض:*** تسليم المبيع للمشتري قبل قبض الثمن دون إذن الموكل.

الاستعمال بلا إذن: تلف الموكل فيه بسبب استعماله دون إذن صريح أو عرفي.

٧. ***الجحود:*** إنكار الوكالة أو قبض المال، ثم ثبوت ذلك ببينة أو إقرار، فيصبح ضامناً حتى لو ادعى التلف لاحقاً.
٨. ***استهلاك المال:*** أخذ المال الذي دفعه الموكل لنفسه (قرضاً أو استهلاكاً)؛ هنا تبطل الوكالة ويصبح الوكيل ضامناً لنفسه.
٩. ***مخالفة الإذن:*** مخالفة شروط الموكل (كالبيع بنسيئة بدلاً من النقد، أو بغير سعر المثل).
١٠. ***الامتناع عن التخلية:*** رفض تسليم المال للموكل دون عذر مقبول (والأعذار المقبولة: المرض، أو شغل بفرض كصلاة، أو ضياع مفتاح).

أحكام التوكيل بالدفع للغير

إذا أمر الموكل وكيله بدفع مالٍ للغير، فلا يُقبل قول الوكيل بأنه دفع المال إلا ببينة (شهود).

حالات قبول دعوى الوكيل في الدفع:

أ- **إذا كذبه الموكل:** لا يُقبل قول الوكيل، ويكون ضامناً للمال.
ب- **إذا صدقه الموكل وكان الموكل غائباً:** يضمن الوكيل المال؛ لأنه فرّط بترك الإشهاد، والوكيل ملزم بإحاطة الدفع بضمانات تبرئ ذمة الموكل.
ت- **إذا صدقه الموكل وكان الموكل حاضراً:** اختلف الفقهاء في ضمان الوكيل، فبعضهم يرى عدم ضمانه لأن حضور الموكل يعني إمكانية استيثاقه لنفسه، والبعض يرى ضمانه للتفريط في الإشهاد.

ملاحظة: إذا ادعى الوكيل الدفع ولم يثبته، يحق للغير أن يرجع بالحق على الموكل (إن كان ديناً)، أما إن كان المال (عينٌ مضمونة) فيحق لصاحب المال الرجوع على من شاء منهما (الموكل أو الوكيل)؛ لأن يد الوكيل في هذه الحالة صارت كيد الموكل في وجوب الضمان. أولاً: تعلق أحكام العقد بالوكيل

بما أن الوكيل هو المباشر الفعلي للعقد، فإن أحكامه تتعلق به، ***ولا يجب عليه ذكر اسم الموكل إلا في حالات استثنائية:***

حالات يجب فيها ذكر اسم الموكل:

الشراء بمال الموكل: يجب تسميته، وإلا وقع الشراء للوكيل.

عقد النكاح: يجب تسمية الموكل (الزوج)؛ لأن الوكيل فيه "سفير محض".

عقود التبرعات: (مثل: الهبة، الوقف، الوصية، الرهن، الوديعة)، يجب ذكر الموكل، وإلا وقع العقد للوكيل.

أحكام البيع المناطة بالوكيل

باعتباره العاقد، ***تترتب عليه الآثار التالية:***

رؤية المبيع: العبرة برؤية الوكيل.

لزم العقد: التفرق عن المجلس هو الذي يوجب لزوم العقد، والعبرة بتفرق الوكيل.

التقابض: صحة البيع (في الربويات أو السلم) تتوقف على تقابض الوكيل في المجلس.

خيار الفسخ:

أ- **خيار المجلس والشرط:** للوكيل حق الفسخ (حتى لو أجازه الموكل).
ب- **خيار العيب:** ليس للوكيل الفسخ إذا رضي الموكل بالعيب.

مطالبة البائع بالثمن:

أ- **إذا كان الثمن "في الذمة":** يحق للبائع مطالبة الوكيل، سواء اعترف البائع بالوكالة أو أنكرها.
ب- **إذا كان الثمن "معيناً":** لا يحق للبائع مطالبة الوكيل به.

قيود تصرف الوكيل

يجب على الوكيل امتثال الشروط التالية:

موافقة مقتضيات الوكالة: أن يراعي مصلحة الموكل (النصيحة) ويتجنب الضرر.

مراعاة الأعراف: أن يلتزم بما جرى به العرف في التصرفات.

شروط الوكالة المطلقة في "البيع"

إذا وكل الموكل وكيله بـ "بيع كذا" دون شروط (وكالة مطلقة)، ***فيجب عليه التقيد بـ:***

١. البيع بنقد البلد:

يجب البيع بالعملة المتداولة في "بلد البيع" (لا بلد التوكيل).

إذا تعددت النقود: يبيع بالأغلب، فإن استويا فبالأنفع، فإن استويا فله التخيير.

يمتنع البيع "بالعروض" (مقايضة سلعة بسلعة) إلا إذا كان ذلك بقصد التجارة.

٢. البيع بثمن حال (غير مؤجل):

يجب البيع نقداً؛ فلا يجوز البيع بالنسيئة (التأجيل)؛ لأن فيها خطراً.

استثناء: يجوز البيع بالنسيئة في حالتين:

أ- وجود ضرورة (مثل الخوف من نهب المال).
ب- إذا كان العرف في هذا البلد أو السوق لا يبيعون إلا نسيئة، والموكل يعلم ذلك.

قيود تصرف الوكيل: يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة (التي لم يُحدد فيها شروط) مراعاة الضوابط التالية، كما يجب عليه امتثال تقييدات الموكل إذا كانت الوكالة مشروطة.

أولاً: في الوكالة المطلقة بالبيع (قيد عدم الغبن)

وجوب البيع بثمن المثل: يجب على الوكيل أن يبيع بثمن المثل، ويحرم عليه البيع بـ "الغبن الفاحش" (وهو ما لا يحتمل غالباً). أما "الغبن اليسير" فهو مغتفر.

مرجعية العرف: العرف هو المرجع في تحديد "الغبن"؛ إذ يختلف باختلاف الأزمان والأجناس، ولا يُقدر بنسبة مئوية ثابتة.

العلة: الوكيل بالبيع مطلقاً لا يملك الإضرار بالموكل، فالبيع بغبن فاحش يشبه الهبة، وهو استهلاك لمال الموكل بغير إذنه.

ثانياً: في الوكالة المطلقة بالشراء (قيد عدم شراء المعيب)

الأصل في الوكالة المطلقة أن يشتري الوكيل المبيع سليماً، فلا يجوز له شراء المعيب.

استثناء (صحة شراء المعيب): يقع الشراء للموكل إذا توفرت ثلاثة شروط:

أ- أن يساوي المبيع مع العيب الثمن الذي دفعه الوكيل.
ب- أن يكون الوكيل جاهلاً بالعيب (لنفي التقصير).
ت- ألا يكون الموكل قد نصّ صراحة على ضرورة شراء السليم.

حكم الرد بالعيب: إذا ثبت شراء المعيب (ضمن الشروط السابقة)، يحق للموكل والوكيل الرد بالعيب؛ لأن كلاً منهما قد يلحقه الضرر بسببه.

ثالثاً: امتثال تقييدات الموكل (الوكالة المشروطة)

يجب على الوكيل التزام شروط الموكل، ما لم تكن مبطلة للعقد (كالأجل المجهول أو الثمن المحرم).

١ . شروط تتعلق بأحوال العقد:

تعيين الشخص أو الزمان أو المكان: إذا اشترط الموكل البيع لزيد، أو في يوم معين، أو سوق معين (لوجود غرض صحيح ككثرة الراغبين أو جودة النقد)، يجب على الوكيل الالتزام بذلك.

ملاحظة: إذا لم يتعلق بالمكان غرض صحيح أو قُدر الثمن، فلا يتعين المكان.

٢ . شروط تتعلق بصفات العقد (الثمن والزمان):

جنس الثمن: يجب الالتزام بنوع العملة التي حددها الموكل (كالجنية أو الدولار).

قدر الثمن: يجب الالتزام بالثمن المحدد، فلا يجوز البيع بأقل منه.

زيادة الثمن: تجوز الزيادة عما حدده الموكل (لأنها أنفع)، ***إلا في حالتين:***

١. أن ينهاه الموكل صراحة عن الزيادة.
٢. أن يقصد الموكل الرفق بالمشتري المحدد.

زمان الثمن (التقسيط):

إذا أذن بالنقد، لا يجوز التأجيل.

إذا أذن بالنسيئة، لا يجوز تجاوز الأجل المحدد.

إذا أطلق الإذن، وجب البيع "نقداً"؛ لأن الأصل في البيع النقد، ولا يدخل التأجيل إلا بإذن.

مبدأ عام: إذا خالف الوكيل الشروط ووقع العقد في زيادة خير ونفع للموكل (دون أن يكون الموكل قد نهى عنها أو قصد الرفق)، فالعقد صحيح.

أولاً: عدم جواز التصرف لنفسه ولمن في كنفه

لا يجوز للوكيل أن يبيع لنفسه، أو يشتري منها، أو يتصرف لأولاده الصغار ومن تحت رعايته (محاجيره)، **وذلك للأسباب التالية:**

أ- **اتحاد الموجب والقابل:** أن الأصل عدم جواز أن يكون الشخص "موجباً" (بائعاً) و"قابلاً" (مشترياً) في آن واحد.
ب- **تغليب المصلحة:** أن الوكيل مجبول (مطبع) على تغليب مصلحة نفسه ومن يعولهم، مما يتناقض مع واجبه في طلب "الأحظ" والأفضل لموكله.
ت- ***ملاحظة:*** حتى لو أجاز الموكل هذا التصرف، فإنه يظل ممنوعاً عند الشافعية (خلافاً لابن سريج الذي أجازه قياساً على الطلاق والعتق، وهو قول اعترض عليه الماوردي لوجود فوارق جوهرية بين البيع وبين الطلاق والعتق).

ثانياً: تصرف الوكيل لأصوله وفروعه المستقلين

يجوز للوكيل البيع والشراء لأصوله (كالأب) وفروعه المستقلين (كالإبن البالغ الرشيد)، وذلك وفقاً للوجه الأصح عند الشافعية، لسببين:

أ- **انتفاء اتحاد الموجب والقابل:** لأن المشتري (الأب أو الإبن) شخص مختلف عن الوكيل، بخلاف التصرف للنفس.
ب- **انتفاء التهمة:** لأن البيع بثمن المثل ينفي تهمة الميل أو المحاباة، تماماً كما لو باع لأجنبي.
ت- **وجه مقابل:** يرى البعض المنع قياساً على منع الإمام من تولي أقاربه القضاء، ولكن الراجح أن "ثمن المثل" يرفع هذا الحرج ويحقق العدالة.

ثالثاً: منع توكيل الوكيل لغيره (التوكيل في التوكيل)

الأصل أن يباشر الوكيل العمل بنفسه، لأن الموكل ائتمنه هو بعينه. ***ولا يجوز للوكيل أن يوكل غيره إلا في ثلاث حالات:***

أ- **العجز عن المباشرة:** إذا كان الوكيل لا يُحسن العمل الموكل فيه، أو لا يليق بمثله عرفاً القيام بهذا العمل (مثل: التوكيل في بناء منزل لمن لا يعرف البناء، أو النداء على ضالة لمن لا يليق به ذلك).
ب- **عدم القدرة على التفرد:** إذا كانت الأعمال كثيرة ومتعددة بحيث لا يستطيع الوكيل القيام بها منفرداً (مثل: عمارة ضيعة كبيرة).
ت- **إذن الموكل الصريح:** إذا قال الموكل للوكيل "وكل غيرك".

إذا قال "وكل عن نفسي": يكون الوكيل الثاني نائباً عن الأول، فإذا عُزل الأول أو مات، عُزل الثاني.

صور الإذن:

إذا قال "وكل عني": يكون الوكيل الثاني نائباً عن الموكل مباشرة، فلا يملك الأول عزله، ولا ينعزل بانعزال الأول.

رابعاً: ضوابط اختيار الوكيل الثاني

شرط الأمانة: يجب على الوكيل عند توكيل غيره أن يختار شخصاً ثقة وأميناً، إلا إذا عيّن الموكل شخصاً معيناً بذاته.

عزل الوكيل الثاني (الخائن): إذا أصبح الوكيل الثاني خائناً، فهل يملك الوكيل الأول عزله؟

الوجه الأصح: ليس له عزله؛ لأن الموكل أذن له في "التوكيل" ولم يأذن له في "العزل".

وجه آخر: له عزله؛ لأن ترك الوكيل الخائن يعمل يمثل تضييعاً لأمانة الموكل.

أولاً: حالات تصديق الموكل (بيمينه)

يُقبل قول الموكل ويُصدّق في دعواه في المسائل التالية:

١. الاختلاف في أصل الوكالة (بعد التصرف):

إذا ادعى الوكيل وجود وكالة وأنكرها الموكل بعد وقوع التصرف، فالقول قول الموكل بيمينه؛ لأن الأصل عدم الوكالة، وعلى الوكيل إقامة البينة.

(*ملاحظة:* إذا كان الإنكار قبل التصرف، فهو بمثابة عزل للوكيل).

٢. الاختلاف في صفة الوكالة:

إذا اختلفا في تفاصيل الإذن (مثل: **هل أذن ببيع "نقدًا" أم "نسيئة"؟ أو بإعطاء "مال" أم "ثوب"؟**)، فالقول قول الموكل بيمينه، فهو أعلم بما صدر عنه من إذن، ولا تُقبل دعوى الوكيل إلا ببينة.

حالة بيع الوكيل "نسيئة" دون إذن الموكل:

إذا أنكر المشتري علمه بالوكالة: فالقول قوله بيمينه، ويبقى المبيع معه، ويرجع الموكل على الوكيل.

إذا اعترف المشتري بالوكالة وصدق الموكل في دعواه (بأن الإذن كان نقدًا): فالبيع باطل، ويجب رد المبيع للموكل.

٣. الاختلاف في إتمام التصرف (قبل العزل):

إذا ادعى الوكيل قيامه بالعمل (كبيع أو طلاق) وأنكر الموكل ذلك، ***فهناك تفصيل حسب طبيعة التصرف:***

أ- **التصرفات التي يستقل بها الوكيل (كالطلاق والإبراء):** يُقبل قول الوكيل؛ لأن له حق إيقاعها فورًا.
ب- **التصرفات التي تتطلب طرفًا آخر (كالبيع والشراء):** لا يُقبل قول الوكيل، ولا بد من بينة؛ لأنها لا تصح منه بمفرده.

ثانياً: حالات تصديق الوكيل (بيمينه)

يُقبل قول الوكيل ويُصدّق في دعواه في المسائل التالية:

١. الاختلاف في تلف المال:

إذا ادعى الوكيل تلف المال في يده، يُصدّق بيمينه (لأنه أمين).

استثناء: إذا كان التلف لسبب ظاهر (كحريق عام)، فإنه يُصدّق بلا يمين.

٢. الاختلاف في رد المال:

يُصدّق الوكيل بيمينه إذا ادعى رد المال للموكل (خاصة في الوكالة بلا أجر، وفي الوكالة بأجر وجهان).

شرط القبول: أن يدعي الرد للموكل نفسه، أما الرد لرسول الموكل فلا يُقبل فيه قول الوكيل، بل يُقبل قول الرسول.

٣. الاختلاف في التعدي والتفريط:

إذا اتهم الموكلُ الوكيلَ بالتفريط في الحفظ أو مخالفة الشروط، فالقول قول الوكيل بيمينه؛ لأنه منكر لدعوى التفريط، والأصل أمانة الوكيل، وعلى الموكل عبء إثبات عكس ذلك.

قاعدة عامة: الوكيل أمين، فإذا ادعى التلف أو الرد أو التزم الأمانة، كان القول قوله، وإذا ادعى الموكل التقصير، فعليه البينة.

طبيعة عقد الوكالة

عقد جائز: الأصل في الوكالة أنها من العقود غير اللازمة، فللموكل وللوكيل فسخ العقد بإرادة منفردة دون توقف على قبول الطرف الآخر؛ مراعاةً لمصلحة الطرفين.

استثناء: تصبح الوكالة لازمة إذا صيغت بلفظ الإجارة، أو إذا عُقدت بأجر معلوم (على رأي بعض الفقهاء).

أسباب انتهاء عقد الوكالة

تنتهي الوكالة وتنتفي في الحالات التالية:

١. عزل الموكل للوكيل

الحق العام: يملك الموكل عزل وكيله بلفظ صريح (مثل: "**عزلتك**" أو "**فسخت الوكالة**").

الاستثناء: لا يجوز العزل إذا كان يترتب عليه مفسدة كبيرة، كأن يؤدي عزل وكيل اليتيم إلى استيلاء ظالم على ماله، أو في الحالات التي لا يتيسر فيها للموكل الحصول على حاجته (كالماء للوضوء أو ثوب للستر) بعد العزل.

توقيت الانعزال:

القول الأظهر: ينعزل الوكيل بمجرد لفظ الموكل، ولو لم يبلغ الوكيل الخبر.

القول الثاني: لا ينعزل الوكيل إلا إذا بلغه خبر العزل من شخص ثقة.

٢. عزل الوكيل لنفسه

يملك الوكيل عزل نفسه بلفظ صريح (مثل: "**عزلت نفسي**" أو "**فسخت الوكالة**").

الاستثناء: يحرم عليه عزل نفسه إذا كان ذلك يؤدي إلى ضياع المال واستيلاء ظالم عليه.

٣. الخروج عن أهلية التصرف

تنتهي الوكالة إذا طرأ على أحد الطرفين ما يفقده أهلية التصرف، مثل:

الموت أو الجنون: (حتى لو كان الجنون مؤقتاً).

الإغماء: يلحق بالجنون في العزل (إلا في توكيل رمي الجمار، فلا ينعزل).

الحجر: بسبب الفلس أو السفه، فيما لا تنفذ فيه تصرفات المحجور عليه.

الفسق: إذا طرأ الفسق فيما يشترط فيه العدالة (كوكالة النكاح).

٤. خروج محل التصرف عن ملك الموكل

إذا باع الموكل العين أو أوقفها أو أجّرها، تنتهي الوكالة المتعلقة بهذه العين؛ لأن الإجارة أو البيع دليل على تغير نية الموكل وتراجعه عن الوكالة.

٥. تعمد جحود الوكالة

إذا كان الجحود متعمداً: (دون غرض مشروع) يُعد بمثابة رد للوكالة، فتنتفي.

إذا كان الجحود بسبب النسيان أو لغرض مشروع: (كإخفاء المال عن ظالم يريد أخذه) فلا يعد ذلك عزلاً، وتبقى الوكالة قائمة.

عقد المساقاة

أولاً: تعريف المساقاة

لغةً: مأخوذة من "السقي"، وتسمى عند أهل العراق "المعاملة".

شرعاً: عقد يتضمن دفع الأشجار لمن يتعهدها بالسقي، والتربية، والإصلاح، على أن تكون الثمرة الناتجة مشتركة بين المالك والعامل بنسبة معلومة (كالنصف أو الثلث).

ثانياً: حكم المساقاة وأدلتها (رأي الجمهور والشافعية)

ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الشافعية إلى أن المساقاة **جائزة ومشروعة**، ***واستدلوا على ذلك بالآتي:***

١. **السنة:** ثبت أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر على نخيلها وأرضها بشطر ما يخرج منها من ثمر.
٢. **الإجماع:** أجمع الصحابة على ذلك، وتواترت سيرة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في مساقاة أهل خيبر.
٣. **القياس:** قياسها على "القراض" (المضاربة)؛ فإذا جاز القراض إجماعاً (وهو عمل على ربح مظنون)، فالمساقاة أولى بالجواز (لأنها عمل على ثمرة غالبة معتادة).
٤. **المعقول (الحاجة):** تلبية حاجة الناس؛ فالمتغير قد يملك الشجر ولا يملك الخبرة أو الوقت، والعامل قد يملك الخبرة ولا يملك الشجر، فكانت المساقاة وسيلة للتعاون المشترك.

ثالثاً: رأي الإمام أبي حنيفة والرد عليه

١. رأي أبي حنيفة:

ذهب إلى ***عدم جواز المساقاة (بطلانها).***

أدلته:

- وجود "الغرر"؛ لأن الثمرة مترددة بين القلة والكثرة، وبين الظهور والعدم.
- أنها تعد من قبيل "الإجارة" ببدل مجهول (جزء من الخارج غير معلوم المقدار)، وهذا لا يجوز.

٢. الرد على أبي حنيفة:

- عقد المساقاة بعيد عن الغرر المنهي عنه؛ لأن حدوث الثمرة في وقتها أمر معتاد ومبني على العرف.
- لو سلمنا بوجود غرر جدلاً، فهو غرر مستثنى بالنص الشرعي الوارد بإباحتها (كما استثني "السلم" من بيع المعدوم).
- المنع فيها يؤدي إلى تضييق على الناس في معاشهم، بينما هي حاجة ضرورية لهم.

أركان وشروط عقد المساقاة

تتحقق المساقاة بخمسة أركان أساسية، وهي:

الركن الأول: العاقدان (المالك والعامل)

- **شرط الأهلية:** يشترط في كل من المالك والعامل أن يكون جائز التصرف (بالغاً، عاقلاً، رشيداً).
- **الولاية:** يجوز للولي، أو ناظر الوقف، أو الإمام (في بساتين بيت المال)، عقد المساقاة نيابة عمن يمثلونهم، بشرط تحقق المصلحة للغائب أو للمولى عليه.

الركن الثاني: مورد العمل (الشجر)

المحل: يقتصر المذهب الشافعي (في القول الجديد) على النخل والعنب فقط.

شروط الشجر:

١. **موجود:** أن يكون مغروساً بالفعل (لا تصح إذا كان المقصود الغرس).
٢. **معين:** أن يكون محدداً ومعلوماً (لا يصح على "أحد" حائطين أو نخل غائب).
٣. **مرئي:** يجب رؤية الأشجار عند التعاقد.

الركن الثالث: الثمار

- **المقصود:** هي الغاية من العقد، لذا يخرج منها "سواقط النخل" (كالليف والسعف)، فهذه ملك للمالك وحده وليست من نماء المساقاة.
- **شروط المشاركة:**

١. **الاشتراك:** يجب أن تكون الثمرة مشتركة بين المالك والعامل (لا يجوز شرط كل الثمر لأحدهما).
٢. **تحديد النصيب:** يجب أن يكون نصيب العامل معلوماً (جزءاً شائعاً كالنصف أو الربع)، ولا يصح النصيب المجهول (مثل: "لك ما يكفيك").

الركن الرابع: العمل

- **انفراد العامل:** يجب أن ينفرد العامل بالعمل؛ فإذا اشترط المالك مشاركته في العمل فسد العقد، لأن العقد يقتضي "التخلية" بين العامل والحديقة ليتصرف فيها.
- **انفراد اليد:** يجب أن تكون الحديقة تحت يد العامل وتصرفه.
- **التوقيت:** يجب تحديد مدة للعقد (كالسنة أو أكثر)، ولا تصح المساقاة مطلقة أو مؤبدة؛ لأنها عقد لازم يشبه الإجارة.
- **معرفة العمل:** يكفي معرفة العمل المراد إجمالاً.

الركن الخامس: الصيغة

- **اللفظ:** لا تصح بدون صيغة (مثل: "ساقيتك على هذا النخل بكذا")، وتصح بإشارة الأخرس المفهمة.
- **القبول:** يجب أن يكون القبول لفظياً.
- **التوقيت:** يجب أن يتضمن العقد توقيتاً واضحاً (بالشهور أو السنين).

أولاً: لزوم عقد المساقاة

عقد المساقاة عند جمهور الفقهاء هو عقد لازم من الجانبين؛ فلا يملك المالك ولا العامل فسخ العقد بإرادة منفردة.

- **السبب:** مراعاة لمصلحة الطرفين؛ ففسخ العامل يضر المالك بفوات الثمرة لعدم قدرته على العمل، وفسخ المالك يضر العامل بضياع نصيبه من التعب بعد عمله.

ثانياً: واجبات العامل والمالك (الضابط الفقهي)

الطرف	الطرف الضابط الشرعي للواجبات	أمثلة
العامل	كل عمل يحتاج إلى تكرار سنوياً لزيادة الثمار أو صلاحيتها.	السقي (مع صيانة مجاريه)، تنقية الآبار من العوائق، تلقيح النخل، إزالة الحشائش الضارة، تعريش العنب، الجذاذ (القطف والتجفيف).
المالك	كل عمل لا يتكرر كل عام، وقصده حفظ أصل الشجر أو العين.	حفر الآبار الجديدة ، بناء الحيطان ، توفير أدوات العمل (كالفأس)، خراج الارض، إصلاح مايتلف من الأصول.

ثالثاً: زرع البياض (الأرض الفضاء)

- **الحكم:** لا يجوز للعامل أن يزرع الأرض الفضاء بين الأشجار دون إذن المالك.
- **النتيجة:** إذا زرع العامل دون إذن، فللمالك الحق في قلع الزرع فوراً، ولا يُجبر المالك على تركه أو دفع قيمته؛ لأن العامل قد اعتدى.

رابعاً: هروب العامل قبل تمام العمل

بما أن العقد لازم، فإذا هرب العامل، يتدخل الحاكم (القاضي) لحفظ المصلحة:

١. **إذا كان للعامل مال:** يستأجر الحاكم من يكمل العمل من مال العامل.
٢. **إذا لم يجد الحاكم مالاً للعامل:**

- يستدين الحاكم على العامل (ويُقضى الدين من نصيب العامل في الثمرة).
- إذا تعذرت الاستدانة وكانت الثمرة بادية الصلاح، باع الحاكم جزءاً منها لأجرة الأجراء.
- إذا تعذرت الاستدانة والثمرة غير صالحة، فإما أن يُدخل الحاكم عاملاً آخر بسهم من الثمرة، أو يعطي للمالك حق فسخ العقد وتقدير أجرة العامل عن عمله السابق فقط.

خامساً: التقصير في الحفظ والأمانة

- إذا قصر العامل في الحفظ، أو ثبتت خيانته:
  ١. يستأجر المالك من يحفظ الثمرة أو يعمل بدلاً منه على **نفقة العامل**.
  ٢. تُرفع يد العامل عن الثمرة ويُمنع من التصرف فيها إذا ثبتت خيانته.

انتهاء عقد المساقاة

ينتهي عقد المساقاة في الحالتين التاليتين:

أولاً: انقضاء المدة المتفق عليها

- **إذا انتهت المدة المتفق عليها قبل ظهور الثمر:** فلا حق للعامل في الثمر الذي يظهر بعد انقضاء المدة، لأن عقده قد انتهى.
- **إذا ظهر الثمر قبل انقضاء المدة (حتى وإن لم يبدأ صلاحه):** فالعامل له الحق في نصيبه من هذا الثمر؛ لأنه ظهر خلال مدة عمله.

ثانياً: موت أحد العاقدين

١. موت العامل:

تختلف النتيجة بحسب طبيعة العقد:

- **إذا كانت المساقاة على "عين العامل" (شخصه):** تنفسخ المساقاة بموته؛ لأن العقد معقود عليه بصفته الشخصية.
- **إذا كانت المساقاة على "ذمة العامل":** فالأصح أنها لا تنفسخ، ويتم التعامل وفق الآتي:
  - **إذا ترك العامل تركة:** يجب على ورثته إتمام العمل من هذه التركة.
  - **إذا لم يترك العامل تركة:** لا يُجبر ورثته على إتمام العمل (بخلاف حالة العامل الهارب).

٢. موت المالك: لا تنفسخ المساقاة بموت مالك الشجر، بل يستمر العامل في عمله، ويستحق نصيبه من الثمر المتفق عليه.

المزارعة

أولاً: التعريف (حقيقة المزارعة)

لغةً: مشتقة من الزرع (إنبات البذر في الأرض).

شرعاً (عند الشافعية):

- **المزارعة:** المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ويكون البذر من المالك.
- **المخابرة:** المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، ويكون البذر من العامل.

ثانياً: الصورة الباطلة (المتفق عليها)

اتفق الفقهاء على فساد المزارعة إذا شُرط فيها تخصيص جزء معين من الأرض لأحد الطرفين، كأن يقول: **"ما نبت في هذا المكان لي، وما نبت في ذلك المكان لك"**؛ لما فيه من الغرر الفاحش (قد يخرج الزرع في ناحية دون الأخرى).

ثالثاً: خلاف الفقهاء في مشروعية المزارعة

١. الرأي الأول: القول بالمنع (مذهب الإمام الشافعي)

ذهب الشافعية إلى بطلان المزارعة مطلقاً، مستدلين بروايات عن الرسول ﷺ (كحديث رافع بن خديج) فيها نهي عن "**المحاقلة والمخابرة**".

ملاحظة: أجاز الشافعية صوراً استثنائية للزراعة، مثل: أن تكون تابعة لعقد المساقاة (في الفراغ بين الأشجار)، أو عبر استئجار الأرض والعمل ليكون الزرع بينهما كشركاء.

٢. الرأي الثاني: القول بالجواز

ذهب إليه بعض الشافعية (كابن سريج والنووي) وغيرهم، ***واستدلوا بما يلي:***

حديث خيبر: معاملة النبي ﷺ لأهل خيبر على الزرع والثمر، واستمرار العمل بذلك في عهد الخلفاء الراشدين.

عمل الصحابة: كان أهل المدينة يزرعون على الثلث والربع.

الرد على المانعين: حملوا أحاديث النهي على الكراهة، أو أن النهي كان بسبب مفسدة معينة (كتخصيص بقاع معينة من الأرض بالشرط)، لا لذات عقد المزارعة.

٤. الترجيح

يُرجح القول بجواز المزارعة؛ لثبوت عمل النبي ﷺ والصحابة بها، ولأنها حاجة ضرورية للناس لا يعقل أن ينهى عنها الرسول ﷺ طوال هذه الفترة دون أن يعلم بها إلا قلة من الصحابة.

طبيعة عقد المزارعة

المزارعة **عقد جائز غير لازم**؛ أي يجوز لأي من الطرفين فسخ العقد بإرادته المنفردة دون توقف على رضا الطرف الآخر (وهي تتفق في غالب أحكامها مع عقد المساقاة).

أولاً: أركان المزارعة

الركن الأساسي الذي لا ينعقد العقد إلا به هو الصيغة (الإيجاب والقبول)، حيث يتوافق إيجاب صاحب الأرض وقبول العامل (أو العكس) بأي لفظ يدل على الرضا.

ثانياً: شروط صحة المزارعة

يجب توفر الشروط الآتية ليكون العقد صحيحاً:

١. **أهلية العاقدين:** يشترط العقل والتمييز، ويبطل عقد المجنون والصبي غير المميز. (يجوز للصبي المأذون له بالتجارة عقد المزارعة).
٢. **معلومية الزرع:** يجب تحديد نوع الزرع، لأن لكل نوع تأثيراً مختلفاً على الأرض، ولتحديد الأجرة.
٣. **تحديد الحصة:** يجب أن تكون حصة العامل جزءاً شائعاً (كالنصف أو الثلث)؛ لا يجوز تحديد كمية معينة (كأرادب محددة) ولا تخصيص مكان محدد في الأرض لأحدهما.
٤. **صلاحية الأرض:** يجب أن تكون الأرض صالحة للزراعة (لا تصح في المستنقعات أو الأرض السبخة).
٥. **قابلية العمل للزيادة:** يجب أن يكون الزرع قابلاً للتأثر بعمل العامل (لا يصح إذا كان الزرع ناضجاً لا يحتاج لعمل).
٦. **تسليم الأرض (التخلية):** يجب على صاحب الأرض تمكين العامل من الأرض والانفراد بالعمل فيها.

ثالثاً: أحكام وآثار المزارعة

١. الأثر المترتب على العقد

يترتب على العقد "تبادل ملك المنفعة"؛ فيملك المزارع منفعة الأرض، ويملك صاحب الأرض منفعة العامل.

٢. حكم تلف المحصول

العقد قائم على المشاركة في الخارج؛ فإذا أجدبت الأرض أو تلف الزرع لآفة سماوية قبل الحصاد، فلا يرجع أحد الطرفين على الآخر بشيء؛ فلا يطلب العامل أجرة عمله، ولا يطلب صاحب الأرض أجرة أرضه.

٣. حكم المزارعة الفاسدة

في حال فساد العقد:

- الحاصلات تعود لصاحب البذر (سواء كان المالك أو العامل).
- الطرف الآخر يأخذ "أجرة المثل" (صاحب الأرض يأخذ أجرة أرضه، والعامل يأخذ أجرة عمله).

٤. مسؤولية المزارع (التضمين)

- المزارع مسؤول عن الضمان في حالة التقصير أو الإهمال مع القدرة على العمل.
- **أمثلة:** إذا ترك سقي الأرض حتى يبس الزرع، أو أخر السقي عن المعتاد، أو أهمل حماية الزرع من الدواب والطيور مع قدرته على ذلك، فإنه يضمن قيمة ما تلف.

انقضاء عقد المزارعة

ينتهي عقد المزارعة في الحالات التالية:

١. موت أحد العاقدين

- **قبل الزرع:** يبطل العقد بوفاة صاحب الأرض أو العامل.
- **بعد الزرع:** يستمر العقد حتى نضج المحصول وحصاده؛ حيث يحل ورثة المتوفى (سواء كان صاحب الأرض أو العامل) محله في إتمام العمل وتُقسم الحاصلات بينهم.

٢. الفسخ

يجوز فسخ العقد في الحالات التالية:

- **صاحب البذر:** له الحق في فسخ العقد بإرادته المنفردة، حتى دون وجود عذر.
- **صاحب الأرض:** له الحق في الفسخ عند وجود عذر أو ضرورة (مثل: تراكم الديون التي توجب بيع الأرض).
- **أسباب عامة للطرفين:** يجوز فسخ العقد عند حدوث أسباب طارئة مثل:
  - مرض المزارع أو رغبته في السفر.
  - خيانة المزارع أو الخوف من سرقته للحاصلات.

٣. انقضاء المدة

تنتهي المزارعة تلقائياً بانتهاء المدة الزمنية المتفق عليها في العقد.

كراء الأرض للزرع والغرس

أولاً: حقيقة الكراء

هو إجارة الأرض للزراعة أو الغرس مقابل عوض معلوم (كالذهب، الفضة، العملات، العروض، أو ما ينبت من الأرض كذمة موصوفة).

ثانياً: الفروق الجوهرية بين "كراء الأرض" و"المزارعة"

وجه المقارنة	كراء الأرض	المزارعة
المشروعية	متفق على جوازها عند الشافعية.	فيها خلاف (بين المنع والجواز).
الأجرة	معلومة (ذهب، فضة، أو طعام في الذمة).	جزء شائع غير معلوم (كالثلث أو الربع من المحصول).
وقت استحقاق العوض	يمكن قبضه فوراً أو في أجل معلوم.	لا يستحق إلا بعد الحصاد وإدراك الزرع

ثالثاً: الأدلة والرد على المخالفين

دليل المشروعية: ما روي عن رافع بن خديج أن الناس كانوا يستأجرون الأرض بـ "أشياء من الزرع"، فنهى النبي ﷺ عن صور معينة (تخصيص جزء معين من الأرض أو نتاجها)، وأباح الكراء بـ "شيء مضمون" (أي كدين في الذمة).

الرد على المخالفين:

الحسن البصري وطاووس (المنع): النهي الوارد في أحاديثهم يُحمل على صور الكراء الفاسدة (كالمخابرة وتخصيص بقاع معينة)، وليس على أصل الكراء.

الإمام مالك (قصر الكراء على الذهب والفضة): أجاز الشافعية الكراء بالطعام (الحبوب)، بشرط أن يكون "مضموناً في الذمة" وليس عيناً محددة من نفس الأرض المؤجرة.

رابعاً: شروط صحة الإجارة (المدة)

يشترط أن تكون مدة الإجارة معلومة، وللعلماء قولان في تحديدها:

١. **القول الأول:** لا تجوز أكثر من سنة (لتقليل الغرر).
٢. **القول الثاني (الأصح):** تجوز أكثر من سنة للحاجة الضرورية.

طرق تحديد السنة:

- **سنة هلالية:** (٣٥٤ يوماً) هي المعتبرة شرعاً عند الإطلاق.
- **سنة عددية:** (٣٦٠ يوماً) تصح.
- **سنة شمسية:** (٣٦٥ وربع يوماً) محل خلاف بين العلماء.
- **إطلاق السنة:** إذا لم تُقيد، حُملت على السنة الهلالية.

خامسا: انتهاء المدة قبل الحصاد

إذا انتهت مدة الإجارة والزرع لم يكتمل، يُنظر في السبب:

١. **إذا كان الزرع لا يستحصد عادةً في هذه المدة:** (كاستئجار لثلاثة أشهر وزرع يحتاج لستة)؛ الإجارة فاسدة، ويُؤمر بقلع زرعه.
٢. **إذا كان الزرع يستحصد عادةً في هذه المدة ولكن تأخر بسبب المستأجر:** (كالتأخر في البذر أو تغيير النوع)؛ يُعد المستأجر مُفرطاً، ويُؤمر بقلع زرعه، ما لم يتفق مع المالك على دفع أجرة المدة الزائدة.

سادساً: حكم الغرس والبناء عند انتهاء المدة

- **بعد انتهاء الأجل:** لا يجوز للمستأجر إحداث غرس أو بناء جديد، وإن فعل وجب عليه قلعه.
- **الغرس والبناء القائم قبل انتهاء الأجل:**

شرط القلع: يلتزم المستأجر بقلعه.

شرط الترك: يبقى ولا يُفسد العقد.

العقد المطلق (بدون شرط): إذا كان الغرس أو البناء لا تتغير قيمته بالقلع يُقلع. أما إن كانت قيمته "قائماً" أكبر من قيمته "مقلوعاً"، خُيِّر المالك: إما أن يدفع قيمته "قائماً" ويحتفظ به، أو يدفع للمستأجر الفرق بين قيمته قائماً ومقلوعاً.

خلاف العلماء: ذهب الشافعي والجمهور إلى عدم جواز إجبار المستأجر على قلع غرسه (لقوله: "ليس لعرق ظالم حق"). بينما ذهب المزني وأبو حنيفة إلى جواز إجباره على القلع (لانتفاء الرضا).

سابعاً: شرط بيان "غرض الاستئجار"

يجب تحديد الغرض (زراعة، غرس، بناء) لاختلاف أثره على الأرض.

تغيير نوع الزرع: يجوز للمستأجر زراعة نوع آخر غير الذي اتفق عليه، بشرط ألا يكون ضرره على الأرض أكثر من النوع المتفق عليه.

إطلاق الغرض: إذا قال له المالك "ازرع ما شئت"، صح الكراء وجاز له زراعة أي نوع مهما كان ضرره.

ثامناً: شرط "إمكان استيفاء المنفعة" (توافر الماء)

يجب أن تكون الأرض صالحة للانتفاع وقت العقد (توفر الماء).

١. **انقطاع الماء أثناء المدة:** إذا تعذر ري الزرع الثاني (مثلاً):

إن استطاع المالك إعادة الماء، فالإجارة باقية.

إن لم يستطع، للمستأجر الخيار: (البقاء أو فسخ العقد)؛ وإذا فسخ دفع أجرة ما زرع فعلياً فقط.

٢. **الأرض التي لا ماء لها (الري الموسمي):** لا تصح إجارتها للزراعة إلا إذا صرح المالك بأنها "أرض بيضاء" لا التزام عليه فيها بتوصيل الماء.
٣. **الأرض المغرقة بالماء:** الأصل عدم صحة إجارتها، إلا إذا كانت صالحة لنوع معين (كالأرز) أو كان الماء سينحسر عنها يقيناً قبل وقت الزراعة.

الإقطاع الشرعي

أولاً: تعريف الإقطاع

لغةً: مأخوذ من القطع، أي فصل جزء من شيء.

شرعاً: هو تسويغ (منح) الإمام من مال الله (وغالباً يكون أرضاً) لمن يراه أهلاً لذلك، إما بتمليكه إياها ليعمرها، أو بجعل غلتها (ريعها) له.

ثانياً: مشروعية الإقطاع

ثبتت مشروعيته بالسنة النبوية، حيث أقطع النبي ﷺ أراضي لبعض الصحابة كـ "الزبير بن العوام" و"بلال بن الحارث المزني"، كما سار على هذا النهج الخلفاء الراشدون، وهو إجماع عملي من الأمة.

ثالثاً: شروط صحة الإقطاع

لكي يكون الإقطاع شرعياً وصحيحاً، ***يجب توافر الشروط التالية:***

١. **أن يكون من الإمام:** لا يملك حق الإقطاع إلا الإمام (الحاكم) أو من ينوب عنه، لأن تصرفه منوط بالمصلحة العامة، وهو المسؤول عن تنظيم ذلك ومنع التشاحن بين الناس.
٢. **تحقيق المصلحة العامة:** يجب أن يهدف الإقطاع إلى مصلحة المسلمين، فلا يُقطع شيء يضر بأحد منهم.
٣. **قدرة المقطع (الممنوح) على الاستغلال:** يجب أن يكون الممنوح قادراً على عمارة الأرض واستغلالها، فإن عجز، استردت الدولة الإقطاع منه.

حُددت مدة (ثلاث سنوات) كحد أقصى لإحياء الأرض، فإن توقف عن العمل دون عذر، جاز للإمام استرداد الأرض منه لتوزيعها على غيره.

٤. **ألا يكون الإقطاع مملوكاً للغير:** لا يجوز إقطاع أرض مملوكة لأحد أفراد الرعية؛ لأن الإمام لا يملك التصرف في أموال الناس الخاصة، وإذا تبين أن الأرض مملوكة للغير، بطل الإقطاع فوراً.
٥. **عدم التعارض مع المصلحة العامة:**

لا يجوز إقطاع ما يحتاجه عامة المسلمين (كالمياه العامة، والمراعي المشتركة، والطرق)، فإذا أقطع الإمام شيئاً ثم تبين أنه يضر بالمصلحة العامة، وجب عليه إهدار هذا الإقطاع وانتزاعه.

أقسام الإقطاع الشرعي

ينقسم الإقطاع الشرعي ***إلى ثلاثة أنواع:*** **إقطاع التمليك** .**إقطاع الاستغلال** **إقطاع الارتفاق**

أولاً: إقطاع التمليك (إحياء الموات)

١. تعريف "الموات"

هو كل أرض لم تكن عامرة، ولا حريماً لعامر، ولم يجرِ عليها ملك لأحد من البشر.

٢. أنواع أراضي الموات

ما لم يزل مواتاً (من قديم): يجوز للإمام إقطاعه لمن يقدر على عمارته.

ما كان عامراً ثم خَرِب:

عادي (كأرض عاد وثمود): حكمه كالموات الأصلي، يجوز إقطاعه.

ما ثبت ملكه للمسلمين ثم خرب: فيه خلاف (**الشافعية:** لا يُملك بالإحياء، **أبو حنيفة:** يُملك إن لم يُعرف أصحابه).

٣. شروط صحة إحياء الموات

أ- **انتفاء ملك الغير:** يجب أن تكون الأرض "ليست لأحد"؛ فلا يجوز إحياء أرض لها مالك معروف.
ب- **ألا تكون "حريماً" لعامر:** الحريم هو ما يحتاجه المعمور لتمام انتفاعه (مثل: مراح الغنم، ملعب الصبيان، مناخ الإبل)، ولا يجوز إحياء هذه الأجزاء لأنها ملك لمالك الأرض العامرة.

٤. صفة (كيفية) الإحياء

يرجع في تحديد "الإحياء" إلى العرف، فكل أرض تُهيأ لما تُزرع له غالباً. ومن أمثلة ذلك للأرض الزراعية:

- تجميع التراب حولها لتمييزها.
- سوق الماء إليها (أو تجفيفها إن كانت مستنقعات).
- حرثها وتمهيدها للزراعة.

٥. أثر الإحياء (الملكية)

إذا قام الشخص بإحياء الأرض بالكيفية المعتبرة، فإنه يترتب على ذلك ثبوت ملكيته للرقبة فوراً دون الحاجة إلى صيغة تلفظية؛ وذلك للأدلة الشرعية التي جعلت الأرض لمن أحياها.

ملاحظة: استدل الفقهاء على مشروعية إحياء الموات بقول النبي ﷺ: **"مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً، فَهِيَ لَهُ"**.

١. إقطاع العامر (الأرض المعمورة)

تعريف: العامر هو ضد الخراب، ويقصد به الأرض التي عُمِرت.

حكمه عند الشافعية: لا يجوز إقطاعها "إقطاع تمليك"؛ لأنها صارت ملكاً لجميع المسلمين، فصارت في حكم الوقف المؤبد الذي لا يجوز تمليكه.

٢. إقطاع المعادن

تعريف المعدن: هو المكان الذي خلق الله فيه جواهر الأرض (كالذهب، الفضة، والنفط).

تقسيم المعادن وحكمها:

ينقسم المعدن إلى نوعين، وبناءً عليه يختلف حكم الإقطاع:

أولاً: المعدن الظاهر

تعريفه: ما يظهر في معدنه دون الحاجة إلى جهد أو تطوير أو معالجة لاستخراجه (مثل: الملح والنفط).

حكمه: لا يجوز إقطاعه (لا تمليكاً ولا انتفاعاً)؛ لأن الناس فيه شركاء (مثل الماء والكلأ)، وإقطاعه يضر بعامة المسلمين.

دليل: استرجاع النبي ﷺ **"ملح مأرب"** من **"أبيض بن حمال"** لما تبين أنه مورد عام يحتاجه الناس.

ثانياً: المعدن الباطن

تعريفه: ما لا يوصل إليه إلا بالعمل والعلاج (مثل: معادن الذهب والحديد).

حكمه: تعددت فيه آراء الفقهاء إلى ثلاثة أقوال:

المنع: لا يجوز إقطاعه مطلقاً، قياساً على المعادن الظاهرة (الناس فيه شركاء).

الجواز (تمليكاً وانتفاعاً): يجوز للإمام إقطاعه تمليكاً لمن يستحقه.

الجواز (انتفاعاً لا تمليكاً): يجوز للإمام إقطاعه "إقطاع انتفاع" لفترة محدودة وبمقابل، دون أن يملكه المقطع ملكية تورث.

ثانياً: إقطاع الاستغلال

تعريفه: هو تخصيص منفعة الأرض لشخص ما؛ بحيث يحق له زراعتها، أو تأجيرها، أو المزارعة عليها.

حكمه: جائز شرعاً؛ استناداً لفعل النبي ﷺ وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أنواعه:

إقطاع العشر: غير جائز؛ لأنه زكاة لها مصارف محددة شرعاً.

إقطاع الخراج: جائز؛ حيث يُعطى للأشخاص (كالجنود والقضاة) كأجرة مقابل خدماتهم للدولة.

شروط صحة إقطاع الخراج:

١. أن يكون للمستحق (المقطع) أجر مقدر من بيت المال مقابل عمل دائم.
٢. أن يكون مقدار الرزق والخراج معلوماً.
٣. أن تكون المدة محددة.
٤. ألا يكون الإقطاع وراثياً.
٥. يراعى حال المقطع خلال المدة، ويحق للحاكم استرداد الإقطاع بعد انقضاء المدة المحددة.

ثالثاً: إقطاع الإرفاق

تعريفه: هو تمكين الناس من الانتفاع بالمرافق العامة، مثل: مقاعد الأسواق، وأفنية الشوارع، ومنازل الأسفار.

حكمه وطبيعته:

جوازه: يجوز للإمام إقطاع المرافق العامة إذا رأى في ذلك مصلحة، بشرط عدم إلحاق الضرر بأحد من الناس.

طبيعة الحق: هذا الإقطاع لا يفيد تمليكاً للعين، وإنما يعطي صاحبه "أولوية" وتقدماً على غيره في الانتفاع بهذا المرفق.

مثال: سوق المسلمين؛ فمن سبق إلى موضع فيه فهو أحق به ليومه، كما ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فصل: الهبة

أولاً: تعريف الهبة

لغةً: التفضل على الغير بما ينفعه.

شرعاً (عند الشافعية): تمليك تطوعي لعينٍ في حال الحياة بلا عوض.

توضيح:

تخرج العارية والوقف (لأن الملك فيها لا ينتقل كالهبة).

تخرج الوصية (لأنها تتم بعد الموت، بينما الهبة في حياة الواهب).

ثانياً: حكم الهبة

الأصل: ***مندوبة ومستحبة شرعاً*** (بالكتاب والسنة والإجماع) لما فيها من تأليف القلوب.

الاستثناءات (تحرم الهبة في حالتين):

١. **الهبة لأرباب الولايات والعمال:** (أي الرشوة المقنعة)، فإنه يحرم عليهم قبولها.
٢. **الهبة المساعدة على معصية:** (كل ما كان وسيلة للحرام فهو حرام).

ثالثاً: أركان الهبة

١. الواهب (المُعطي)

شروطه: أن يكون مالكاً للشيء، جائز التصرف (أهلاً للتبرع)، فلا تصح هبة "السفيه" لأنه عقد تبرع يضره.

ملاحظة: لا يملك الولي هبة مال الصغير إلا إذا كان فيها عوض أو مصلحة واضحة.

٢. الموهوب له (المُستلم)

شروطه: أن يكون أهلاً للتملك (إنسان موجود)، فلا تصح الهبة للحمل، أو للبهيمة، أو لمن لا يصح أن يحكم له بالملك.

٣. الشيء الموهوب

شروطه:

أ- أن يكون مملوكاً للواهب (لا يصح هبة الموقوف أو المبيع).
ب- أن يكون معلوماً (غير مجهول).
ت- أن يكون حاضراً (لا يصح هبة الغائب).
ث- أن يكون مالاً متقوماً (لا يصح هبة الخمر أو الميتة أو الخنزير).

٤. الصيغة (الإيجاب والقبول)

القاعدة: لا بد من إيجاب من الواهب (قد وهبتك) وقبول فوري من الموهوب له (قد قبلت).

استثناءات: بعض المسائل التي جرى فيها العرف (مثل هبة السلطان لوزرائه، أو هبة المرأة نوبتها لضرتها) لا تشترط القبول.

هبة الصغير: يتولى الولي (الأب أو الجد أو الوصي) القبول نيابة عنه.

ملاحظة: يستدل الشافعية على وجوب القبول بحديث إهداء النبي ﷺ المسك للنجاشي، حيث استرده حين مات قبل وصوله، ولو تم الملك بدون قبول لأوصله لورثة النجاشي.

رابعاً: القبض في الهبة

يختلف الفقهاء في كون "القبض" شرطاً لصحة الهبة ولزومها ***على رأيين:***

رأي الشافعية (ومن وافقهم):

الحكم: القبض شرط لتمام الهبة، ولا يُملك الموهوب إلا به.

الدليل:

حديث إهداء النبي ﷺ المسك للنجاشي؛ حيث استرده لما مات قبل وصوله، مما يدل على أن الملك لم يتم لعدم القبض.

قول أبي بكر لابنته حين وهبها جذاذ عشرين وسقاً: **"وددت أنك كنت حزتيه (قبضتيه)"**، فدل على أن الهبة لا تتم إلا بالقبض.

الرد على المخالفين: القول بأن الهبة تتم بالعقد وحده (لعموم "أوفوا بالعقود") مردود؛ لأن العقود لا تلزم إلا إذا استوفت شروطها، والهبة لا تلزم إلا بالقبض.

رأي المالكية وداود الظاهري:

الحكم: الهبة تتم بمجرد العقد (الإيجاب والقبول) دون حاجة للقبض، ويحق للموهوب له استلامها بموجب العقد.

خامساً: هبة الثواب (المكافأة)

تعريفها: هي الهبة المشروط فيها أن يُكافئ الموهوب له الواهبَ بعوض أو مقابل.

سبب الخلاف الفقهي:

هل هذه الهبة تُعتبر "بيعاً مجهول الثمن" (فلا تجوز للغرر)؟ أم أنها هبة صحيحة؟

اتجاهات الفقهاء:

الفريق الأول: بطلانها أن الهبة عقد تبرع ينافيه اشتراط العوض، والثواب المجهول يجعل العقد بيعاً فاسداً للجهالة.

الفريق الثاني: صحتها أن الواهب أحق بهبته مالم يُثب (يُعوض) ، والشرط هنا جائز كما ذهب اليه عمر بن الخطاب وغيره .

الرأي الراجح:

تُعتبر هبة الثواب من عقود المعاوضة، حيث يكون العوض المقصود منها هو قطع حق الواهب في الرجوع في هبته، وليس العوض بدلاً حقيقياً (بمعنى البيع).

ملاحظة: الهبة المطلقة (بدون شرط ثواب أو نفي ثواب) جائزة باتفاق، والخلاف محصور في الهبة المقيدة بشرط الثواب.

سادساً: هبة الحلي المشروطة بالثواب (عند الشافعية)

إذا وهب الشخص حلياً بشرط الثواب (العوض)، يُنظر إلى وقت ومادة الثواب:

١. **إذا كان الثواب قبل التفرق:** يجب أن يكون من نفس جنس الحلي (لتحقيق المماثلة).
٢. **إذا كان الثواب بعد التفرق:**
   - **إن كان عرضاً (سلعة): يصح.**
   - **إن كان نقداً: لا يصح**؛ لأن العقد هنا يأخذ حكم "الصرف" (الذي يشترط فيه التقابض في الحال).

: هبة النقد والحلي (عند المالكية)

١. **هبة الدراهم والدنانير (النقد):** لا يُشترط فيها "الثواب" مطلقاً، سواء كان الواهب فقيراً أم غنياً.
٢. **الثواب بالطعام أو العروض:** أجازه "ابن القاسم" من المالكية في الهبة المشروطة بالثواب.
٣. **هبة الحلي المشروطة بالثواب:** أجازها "الإمام مالك"، بشرط أن يكون العوض "عروضاً" (سلعاً) وليس نقداً.

: ضابط الربا في هبة الثواب

يجري حكم الربا في هبة الثواب فقط إذا كان الثواب "مُشترطاً ومُقارناً للعقد" (أي في نفس وقت إنشاء الهبة). أما إذا لم يكن الثواب مقارناً للعقد، فلا يعتبر بدلاً حقيقياً بالمعنى الذي يوجب الربا، وإنما يُقصد به قطع حق الواهب في الرجوع في هبته.

مسألة: التفضيل بين الأولاد في الهبة

حكم التسوية: اتفق الفقهاء على أن التسوية بين الأولاد في العطايا (الهبات) أمر مستحب.

حكم التفضيل (الاختلاف بين الفقهاء):

اختلف الفقهاء في حكم التفضيل بين الأولاد في العطايا على رأيين:

١. الرأي الأول (الشافعية):

الحكم: التفضيل مكروه، ولكن إن حدث التفضيل فإنه ينفذ (يصح).

الاستثناء: تزول الكراهة إذا وُجدت "حاجة" (كأن يكون أحد الأبناء مريضاً أو في حاجة خاصة).

٢. الرأي الثاني (الحنابلة والظاهرية):

الحكم: التفضيل حرام (غير جائز)، والعدل (التسوية) بين الأولاد واجب.

أدلة الفريقين:

العمود الفقري لهذا الخلاف هو حديث النعمان بن بشير؛ حيث أهدى له أبوه عطية، فقال له النبي ﷺ: «**أكل ولدك نحلت مثله؟» قال: لا. قال: «فأرجعه**»، وفي رواية: «**اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم**».

استدل أصحاب الرأي الأول (الكراهة): بأن النبي ﷺ قال للأب "**أشهد على هذا غيري**"، فلو لم يكن التفضيل جائزاً لما أذن فيه. (وأولوا حديث "**أرجعه**" بأنه أمر إرشاد لا إيجاب، أو أن العطية كانت كل ماله).

استدل أصحاب الرأي الثاني (التحريم): بأن الأمر بالعدل ("اعدلوا") والنهي ("أرجعه") يفيد الوجوب والتحريم. كما أن التفضيل يورث البغضاء والضغينة بين الأبناء، وهو ما يخالف مقاصد الإسلام في المودة والرحمة.

الراجح : هو عدم التفضيل بين الأبناء في العطايا؛ أخذاً بالنهي الصريح في الحديث، إلا في حالات الضرورة (كأن يكون أحدهم مريضاً ويحتاج لعون خاص)؛ وذلك تجنباً لإثارة العداوة والبغضاء بين الأبناء.

المسألة : الرجوع في الهبة

أولاً: القاعدة الأصلية

الأصل عند الشافعية هو حرمة الرجوع في الهبة؛ فلا يجوز للواهب أن يسترد ما وهب، سواء كان أجنبياً أو قريباً.

ثانياً: الاستثناء (رجوع الوالد في هبته)

يستثنى من الأصل "الوالد" (ويشمل الأب، الأم، والجد والجدة)؛ فيجوز له الرجوع في هبته لولده.

حكمة الاستثناء: الوالد طُبع على إيثار ولده، لذا يفترض أن رجوعه يكون لحاجة أو مصلحة، وليس لسوء نية.

حكم الرجوع:

مكروه: إذا كان من غير عذر.

جائز (غير مكروه): إذا كان لوجود عذر (مثل: عقوق الولد، أو صرفه للمال في المعاصي).

ثالثاً: شروط الرجوع (للوالد)

يشترط لجواز الرجوع أن تتوافر الضوابط التالية:

١. **أن يكون الموهوب "عيناً":** فلو وهب "ديناً" وأبرأ الولد منه، امتنع الرجوع.
٢. **بقاء الشيء الموهوب في سلطة الولد:**
- إذا استهلك الشيء، سقط حق الرجوع.
- إذا خرج الشيء من ملك الولد (ببيع أو غيره)، امتنع الرجوع، حتى لو عاد الشيء لملكه لاحقاً (للقاعدة الفقهية: "الزائل العائد كالذي لم يعد").

رابعاً: حالات يمتنع فيها الرجوع (حتى للأصل)

لا يجوز للأصل الرجوع في هبته – حتى مع بقاء العين في ملك الولد – **في ثلاث حالات:**

١. **الجنون:** فلا يصح الرجوع حال جنونه (وله حق الرجوع إذا أفاق).
٢. **الإحرام:** إذا كان الموهوب "صيداً" وكان الأصل محرماً (وله حق الرجوع إذا تحلل من إحرامه).
٣. **الردة:** فلا يصح الرجوع حال ردته (وله حق الرجوع إذا عاد للإسلام).

ملاحظة: استدل الشافعية على جواز رجوع الوالد بحديث النبي ﷺ في قصة النعمان بن بشير: «أرجعه»، وبما روي عن ابن عمر وابن عباس في استثناء الوالد من القاعدة العامة.

الفصل السابع: الجعالة

أولاً: تعريف الجعالة

لغةً: اسم لما يُجعل للإنسان على فعل شيء.

شرعاً: التزام بعوض معلوم (أجر) مقابل عمل معين، أو عمل مجهول يصعب تحديده (مثل: من رد عبدي الآبق أو دابتي الضالة فله كذا).

ثانياً: الفروق الجوهرية بين "الجعالة" و"الإجارة"

تختلف الجعالة عن الإجارة ***في ستة أمور رئيسية:***

١. **طبيعة العمل:** الجعالة تصح على عمل مجهول أو يصعب علمه، بينما الإجارة لا تكون إلا على منفعة معلومة.
٢. **العامل:** الجعالة تصح مع عامل غير معين (من رد ضالتي...)، بينما الإجارة لا تصح إلا مع شخص معين.
٣. **لزوم العقد:** الجعالة عقد جائز (يجوز فسخه)، بينما الإجارة عقد لازم لا يفسخ إلا برضا الطرفين.
٤. **استحقاق الأجرة:** في الجعالة لا يستحق الأجر إلا بعد تمام العمل، أما في الإجارة فتُملك المنفعة والأجرة بالعقد.
٥. **الصيغة:** الجعالة لا يشترط فيها قبول العامل، بينما الإجارة لا بد فيها من إيجاب وقبول.
٦. **الموت:** الجعالة تنفسخ بالموت، بينما الإجارة لا تنفسخ به.

ثالثاً: مشروعيتها

الجعالة مشروعة للأدلة التالية:

من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾.

من السنة: قصة الصحابة الذين رقوا سيد الحي بـ "جُعل" (قطيع غنم) وأقرهم النبي ﷺ.

من المعقول: الحاجة الماسة إليها، إذ لا يستطيع صاحب الضالة استئجار أحد على عمل غير معلوم أو مجهول المكان.

رابعاً: أركان الجعالة وشروطها

١. الصيغة (الإيجاب)

هي من طرف الجاعل (صاحب العمل) فقط، ولا يشترط فيها قبول العامل.

شروطها:

١. **عدم التأقيت:** لا يصح ربطها بزمن (مثل: من رد ضالتي اليوم)، لتعذر القدرة عليه.
٢. **عدم التعليق:** لا يصح تعليقها بغير الشرط المذكور.
٣. **الدلالة على الإذن:** يجب أن تدل على طلب العمل، فمن عمل دون إذن الجاعل (دون علمه) لا يستحق شيئاً، ويعد عمله تبرعاً.

٢. العاقدان (الجاعل والعامل)

شروط الجاعل (ملتزم العوض):

- الحرية في الاختيار (ليس مكرهاً).
- أن يكون مطلق التصرف (صحيح التصرف في ماله).

شروط العامل:

- **العلم بالتزام الجاعل:** شرط أساسي؛ فمن رد الضالة دون أن يعلم بوجود "جعل" أو مكافأة، فلا شيء له.
- **أهلية العمل:** يجب أن يكون قادراً على القيام بالعمل (لا يصح استئجار الصغير الذي لا يقدر على العمل).
- **في العامل المبهم:** يكفي سماعه للنداء أو علمه به ليستحق المكافأة.

٣. العمل

حكمه: تصح الجعالة على العمل المجهول (لعسر علمه كالبحث عن دابة ضالة)، وتصح أيضاً على العمل المعلوم (كالبناء والخياطة)، بل هي فيه أولى.

شروط العمل:

- **وجود "كلفة":** يجب أن يتطلب العمل جهداً ومشقة. (فإذا قال: "**دلني على مالي**" وهو بيد غيره، فلا يستحق شيئاً لعدم وجود جهد، إلا إذا بذل العامل جهداً في البحث والتحري).
- **ألا يكون واجباً شرعاً:** فلا يستحق العامل جعلاً على عمل كان متعيناً عليه شرعاً (مثل رد الغاصب للمغصوب)، لأن الرد واجب عليه أصلاً.

٤. الجعل (العوض)

قاعدته: كل ما يصلح أن يكون ثمناً للبيع، يصلح أن يكون جعلاً.

شروط الجعل:

١. **الشرعية والقدرة:** يجب أن يكون طاهراً، منتفعاً به، مملوكاً، ومقدوراً على تسليمه. (فإذا كان الجعل خمراً أو خنزيراً، فسد العقد، ويستحق العامل "أجرة المثل").
٢. **العلم به:** يجب أن يكون الجعل معلوماً (جِنساً، وقدراً، وصفةً). فإذا شُرط عوض مجهول (مثل: "أرضيك" أو "أعطيك شيئاً")، فسد العقد، ويستحق العامل "أجرة المثل" عند إتمام العمل.
٣. **استثناء:** استُثنيت حالتان يجوز فيهما جهالة العوض: (إعطاء جزء من غنيمة لِعِلج "كافر" دلَّ على قلعة، ومسألة "الحج عن الغير بنفقة مجهولة").

أهم أحكام الجعالة

١. طبيعة العقد (جائز غير لازم)

الجعالة عقد غير لازم؛ فلكل من الجاعل والعامل الحق في فسخ العقد قبل تمام العمل.

بعد إتمام العمل، لا أثر للفسخ، ويصبح الجعل لازماً.

٢. حالات استحقاق "أجرة المثل" أو "حرمان العامل" عند الفسخ:

لا يستحق العامل شيئاً إذا:

١. فسخ المالك أو العامل قبل بدء العمل.
٢. فسخ العامل بعد بدء العمل (لأن الغرض لم يتحقق).
٣. استمر العامل في العمل رغم علمه بفسخ المالك له.
٤. فسخ الطرفان معاً بعد البدء (اجتماع المانع والمقتضي).

يستحق العامل "أجرة المثل" إذا:

١. زاد المالك في صعوبة العمل ففسخ العامل لذلك.
٢. فسخ المالك العقد بعد أن بدأ العامل في العمل (لأن عمل العامل وقع محترماً).

٣. تغيير الجعل (الزيادة والنقصان)

يحق للمالك تغيير مقدار الجعل أو جنسه (زيادةً أو نقصاناً) بشرط أن يكون قبل فراغ العامل من العمل.

إذا غيره قبل الشروع في العمل: فالعبرة بالنداء الأخير.

إذا لم يسمع العامل بالتغيير، أو سمعه بعد الشروع: استحق "أجرة المثل" (لأن النداء الأخير بمثابة فسخ للأول).

أولاً: شروط استحقاق الأجرة

يتوقف استحقاق العامل للجعل على أمرين:

١. العمل بإذن الجاعل:

- **إذا وُجد إذن وعقد صحيح:** يستحق العامل الجعل المتفق عليه.
- **إذا كان العقد فاسداً أو العوض مجهولاً:** يستحق العامل "أجرة المثل".
- **إذا سكت الجاعل عن ذكر العوض:** اختلف الفقهاء في استحقاق أجرة المثل (هل يستحقها مطلقاً، أم للمحترف فقط، أم لا شيء له؟).
- **إذا عمل العامل دون إذن:** لا يستحق أي أجرة (حتى لو كان محترفاً)؛ لقوله ﷺ: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه".

٢. الفراغ من العمل وتسليمه:

- لا يستحق العامل شيئاً إلا بعد تمام العمل وتسليمه للجاعل.
- **إذا تلف الشيء قبل التسليم:**

إن كان العمل قد ظهر أثره في ملك المالك (كالبناء والخياطة): استحق العامل "أجرة القسط".

إن لم يظهر أثره أو لم يسلم للمالك: لا يستحق شيئاً.

- **تنبيه:** ليس للعامل حق "حبس" الشيء المردود حتى يقبض الجعل؛ لأن استحقاقه للجعالة مرهون بالتسليم.

ثانياً: يد العامل على الشيء المردود

بإذن المالك: يده "يد أمانة" (لا يضمن إلا إذا قصر أو تعدى).

بدون إذن المالك: يده "يد ضمان" (يضمن حتى يرده). ونفقاته في هذه الحالة تعتبر تبرعاً، إلا إذا أنفق بإذن الحاكم.

ثالثاً: فض النزاعات (من يُصدق في الخلاف؟)

حالة النزاع	الطرف الذي يُصدق (مع اليمين)
إنكار المالك لشرط الجعل أو الإذن	المالك (لأن الأصل عدم الشرط)
إنكار المالك سعي العامل (ادعى أن الشيء عاد وحده)	المالك (لأن الأصل عدم الرد)
الخلاف في سماع النداء (هل بلغ العامل الإعلان؟)	العامل
الخلاف في قدر الجعل أو صفته (بعد تمام العمل)	يتحالفان (يفسخ العقد ويستحق العامل أجرة المثل)

رابعاً: انقضاء الجعالة

تنقضي الجعالة بأحد الأمور التالية:

١. **تمام العمل:** بالفراغ منه، وتسليمه، وقبض الجعل.
٢. **الفسخ:** لكونها عقداً جائزاً يحق لأي من الطرفين فسخه قبل تمام العمل.
٣. **الموت أو الجنون:** تنقضي بموت أحد المتعاقدين، وفي هذه الحالة يستحق العامل (أو وارثه) أجرة ما تم إنجازه فعلياً من العمل قبل الوفاة.

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بهذا نكون قد وصلنا إلى ختام تلخيص مادة فقه المعاملات (الجزء الموضوعي) وفقاً للمنهج المقرر.

نسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم،

وما كان في هذه المذكرة من صواب فمن الله وحده،

وما كان فيها من خطأ أو نسيان فمني، وأستغفر الله من ذلك.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين."